

اقتصاد

الطلاق لـ«الوطن»: فتح معبر نصيب رفع أسعار منتجات سورية بين ٢ و٥ بالمئة

الوطن

صرح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق لـ«الوطن»، بأن هناك بعض المنتجات الوطنية زادت أسعارها بين ٣ وحتى ٥ بالمئة نتيجة ازدياد الطلب عليها بعد فتح منفذ نصيب، دون أن يشكل ذلك أي عبء ملحوظ، فالأسواق مستقرة، مشيراً إلى أن سعر زيت الزيتون الخاص بدمشق كان يساوي ما يقارب ٢٤ ألف ليرة للصفيحة من وزن ١٦ كيلو غرام؛ لكنه ونتيجة للاستقرار ارتفع إلى ٢٦ ألف ليرة، على حين إن زيت الزيتون من بقية المحافظات مازال سعره يتراوح بين ٢٢ إلى ٢٣ ألف ليرة.

وبين الحلاق أن فتح منفذ نصيب أمر إيجابي، لافتاً إلى أن القوة الشرائية الموجودة لدى المواطن الأردني تجعله قادراً على استدامتها وتوظيفها في سورية وشراء حاجياتها منها بشكل أرخص بكثير من شرائه لها من الأردن، فإمثلة ديتار أردني تشتري ضعف المنتجات من سورية مما يقابلها بالأردن.

وأكد الحلاق أن الانعكاس الإيجابي لفتح منفذ نصيب يتجسد بالتداول وحركة البيع والشراء، مضيفاً بأن سورية اليوم لديها فائض في كثير من المنتجات، فعندما يزيد الطلب على هذه المنتجات ستبقى أسعارها مستقرة أو سترتفع شيئاً بسيطاً كما هو حال المنتج الزراعي لكن هذا الارتفاع البسيط سينعكس على المجتمع ككل.

وأوضح الحلاق أنه عندما يشتري المواطن الأردني بعض المنتجات كاللحم والبيض والدجاج سينتج عن ذلك ارتفاع قليل بالأسعار، لكن ذلك في الوقت ذاته يوفر سيولة بين يدي الفئات التي تعمل في تلك القطاعات، مؤكداً أن المجتمع السوري مجتمع يعتمد على القطاع الزراعي بشكل كبير، وأن القطاع الزراعي يدعم باقي القطاعات، وبالتالي إذا انتعش هذا القطاع فسوف تنتعش بقية القطاعات ولن تؤثر هذه الارتفاعات الطفيفة على المجتمع ككل.

وأوضح الحلاق أنه لكي نصدر يجب أن يكون لدينا زبون ذو موثوقية عالية تأتي عن طريق عدة شروط منها أن يكون السعر مغرياً، أما إذا كان السعر غير مغري ومساو لدول الجوار فلن يكون لديه قدرة على المنافسة، كما أن القطاع العام لا يستطيع العمل بنفس المرونة التي يعمل بها القطاع الخاص في مجال التصدير. ولتف الحلاق إلى أن هناك عوائق عند الحدود الأردنية يقابلها أرباحية من الحدود السورية فالأردن لا زالت تطلب من المسافرين أو موافقة أمنية، وهذا ما ليس موجوداً لدى الطرف السوري، مشيراً إلى أنه من الأفضل أن يتم تعديل الشروط من الجانب الأردني لكي يتمكن المواطن السوري من الدخول بنفس الشروط والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين لتحقيق مبدأ إيجابي للمعاملة بالمثل.

وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار لـ«الوطن»: مشروع قانون الاستثمار الجديد تلافى ٩٠ بالمئة من النواقص في القوانين السابقة ونحتاج إلى قانون «استثنائي»

مشروع قانون الاستثمار الجديد تلافى ٩٠ بالمئة من النواقص في القوانين السابقة ونحتاج إلى قانون «استثنائي»

هنا غانم

صرحت وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار والمشاريع الحيوية وفيفة حسني لـ«الوطن» أن مشروع قانون الاستثمار الجديد بصيغته النهائية يأتي وفقاً لمتطلبات المرحلة الراهنة، متلافياً ٩٠ بالمئة من النواقص التي كانت في القوانين السابقة، كما أنه يوحد الرؤية المشتركة بين المستثمر والحكومة والمرجعيات المتعلقة بالاستثمار، كما يختصر زمن الإجراءات، ويرفع من مستوى تقييم البيئة المؤسسية.

وأكدت حسني أن المشروع الجديد أعطى المزيد من الضمانات للمشروع الاستثماري تكفل تنفيذه واستمراره، ومن أهم الضمانات أن تكون أموال المستثمر مضمونة، وهو الهاجس الأهم للمستثمرين، إضافة إلى خلق أدوات لتسوية المنازعات وتوفير بيئة أعمال متطورة وعصرية تحفز المستثمرين، ويقدم حوافز موجهة ومدروسة ومزايا ونسباً من الإعفاءات والحوافز، كما أنه تجاوز الثغرات كافة التي كانت تعوق المشروعات الاستثمارية بما يحقق أولويات التنمية في القطاعات ذات الأولوية الإنتاجية التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وأشارت حسني إلى أن مشروع القانون سوف يصدر قريباً جداً، حيث تم مؤخراً مناقشته والموافقة عليه في اللجنة الاقتصادية بعد أن تم عرضه على مختلف الفعاليات الاقتصادية بحيث يكون قانوناً عصرياً يتناسب مع الواقع.

ورأت حسني أن القوانين السابقة لم تترك بصمة أو أثرًا في تغيير الخريطة الاستثمارية لكن الظروف الاستثنائية التي تمر فيها البلاد تحتاج إلى قانون استثنائي شامل لقطاعات الاستثمارات، مؤكداً أن القانون الجديد سوف يساهم في تعزيز التنمية ولا سيما في المناطق الأكثر احتياجاً وأكثر تضرراً



وزيرة الدولة لشؤون الاستثمار والمشاريع الحيوية وفيفة حسني (تصوير طارق السعدوني - أوشيف)

لتحديد الإطار الزمني لتجنب المستثمر الكثير من الوقت والجهد، إضافة إلى ذلك يقدم للمستثمر حوافز موجهة ومدروسة ومزايا ونسباً من الإعفاءات والحوافز التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتوجه الاستثمارات نحو أولويات التنمية وتنفيذ خطط الحكومة، حيث تم كسر قالب المزايا الموحدة لكل الاستثمارات وأعطى المجلس الأعلى للاستثمار المرونة في تحديد الحوافز تبعاً لمتطلبات التنمية المحلية إلا أن المستثمر لا يتمتع بالحوافز الضريبية إلا للقطاعات ذات الأولوية والمشروعات التنموية الأكثر تشجيعاً مع مسارات التنمية.

وبيّنت الوزيرة حسني أن مشروع القانون الجديد قد جاء نتيجة دراسة العديد من قوانين الاستثمار في الدول المجاورة والصديقة، وأخذ ما يتناسب مع رؤية الحكومة والمستثمر بحيث يكون هناك توافق

في وجهات النظر للوهوض بالاستثمارات، وتوهدت بأن مشروع القانون عالج النقطه الأهم للمستثمر التي يضمن من خلالها حقوقه وضماناته من حيث تكافؤ الفرص والمعاملة العادلة بين جميع المستثمرين، وعدم التمييز بينهم من حيث الحقوق والواجبات والمزايا والحوافز والأهم عدم نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة بمرسوم، ومقابل دفع تعويض معادل للقيمة الحقيقية للملكية إضافة إلى عدم المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

وبالعودة إلى مشروع القانون فقد بيّن أنه يحق للمستثمر الاستثمارية الحاصلة على إجازة الاستثمار أو المشروعات المتضررة المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار والمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد جميع احتياجاتها من الآلات والمعدات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج

وفد بولندي يجتمع مع تجار وصناعيي دمشق

مبادرة بولندية لإقامة مساكن للسوريين.. ومقترحات لغرفة تجارة ومجلس أعمال مشتركين

الوطن

زار وفد بولندي أمس غرفة تجارة دمشق حيث عقد اجتماع ضم أعضاء غرف التجارة والصناعة السورية، في خطوة تستهدف تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي وتوسيع أفاقه بين سورية وبولندا لتشمل قطاعات صناعية وتجارية وخدمية متعددة، حيث أكد الوفد البولندي عن النية باستمرار العلاقات وتوطيدها بين البلدين، وقد تقدمت غرفة تجارة دمشق، بدورها، بعدة مقترحات للوفد الضيف، تتمثل بداية بإنشاء غرفة تجارة سورية بولندية مشتركة، بما يؤدي إلى تعزيز التعاون بين مجتمع الأعمال في البلدين. من جانبه أكد رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن الإسكانات المتاحة في بولندا هائلة، موضحاً أن هذه الزيارة تأتي في إطار التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين، وتسعى من خلالها بولندا للمساهمة في إعادة الإعمار، وشملت المقترحات وليحت في إمكانية تأسيس مجلس أعمال سوري بولندي



مشترك بما يساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري، وإنشاء مناطق صناعية مشتركة بين سورية وبولندا على الأرض السورية، وتعزيز التعاون في المجال المصري بهدف توفير تمويل للمشروعات السورية والبولندية فيما بينها.

إضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية والصناعية بين سورية وبولندا لأن

المنتج السوري عندما يدخل بولندا فهو يصل إلى السوق الأوروبية، ومن المقترحات إعادة افتتاح الخط الجوي بين البلدين والخط البحري والاستفادة من الصناعات الهندسية والميكانيكية والصناعات الغذائية التي تمتلكها بولندا.

بدوره رئيس الوفد البولندي بافل سكوتيسكي وهو نائب في مجلس النواب ورئيس المجموعة البرلمانية البولندية

السورية أكد أن بولندا وقفت منذ البداية مع الشعب السوري الذي تعرض للإرهاب من مختلف دول العالم، وهي من الدول الصديقة التي لم تقطع علاقاتها خلال فترة الأزمة السورية ولم تغلق سفارتها بل أصرت بولندا على أن يوجد تمثيل دبلوماسي لها في سورية على مستوى قائم بالأعمال في دمشق، مشيراً إلى رغبة بلادها في تعزيز الصادرات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

من جانبه قال رئيس الاتحاد الدولي لرجال الأعمال روبري جريصاتي: «نتطلع من خلال زيارتنا إلى لقاء كبار المسؤولين السوريين من ضمنهم رئيس مجلس الشعب وذلك بهدف تأسيس جمعية صداقة سورية بولندية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية»، موضحاً أن «زيارتنا إلى سورية ليست بهدف

البحث عن فرص استثمارية وإنما هي زيارة دولة وشعب، ونسعى للبحث في إمكانية المساهمة في إعادة الإعمار بعد أن انتصرت على الإرهاب وحررت ٩٥ بالمئة من أراضيها».

ولفت إلى أن هدف الزيارة تطرق الوفد الضيف إلى مناقشة المشروع الذي تعزز بولندا إقامته لمساعدة الشعب السوري وإعادة المهجرين السوريين إلى بلدانهم من خلال خلق ظروف مواتية لعودتهم إلى وطنهم، موضحاً أن المبادرة البولندية المقرر أن تتكفل بولندا بنفقات البناء كاملة.

بدوره أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد محشو قال: «إن بولندا تعتبر واحدة من قصص النجاح الاقتصادي النادرة ولاسيما أنها الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي استطاعت تقادي حديث ركود في أعقاب الأزمة المالية العالمية ونحن نسعى للاستفادة من تجارب بولندا، ونسعى لتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادية بين البلدين».

من جانبه أكد رئيس غرفة صناعة دمشق

قاربت ٤٦ بالمئة

المصرف التجاري: السيولة جيدة لتمويل التجارة الداخلية والخارجية ومنح التسهيلات والقروض

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات المصرف التجاري السوري أن نسبة سيولة المصرف وكفاءة العملات سجلت مؤخراً ٥٠,٦٧ بالمئة، وهو ما اعتبره مدير في المصرف مؤشراً جيداً لإمكانية المساهمة في مشاريع تنموية وتمويل التجارة الداخلية والخارجية ومنح القروض والتسهيلات لكل الشرائح والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية.

وبيّن أنه نظراً لتوفر سيولة جيدة لدى المصرف فقد تضمنت الخطة التشغيلية لعام ٢٠١٨ منح قروض استثمارية وتسهيلات مباشرة كالجاري والمدين وحسم السندات والمدين المستندي والقروض الاستهلاكية، ومنح تسهيلات غير مباشرة كالأعمدة المستندية والكفالات الأولية والنهائية وفق الضوابط التشغيلية المحددة، بالتوازي مع قدرة المصرف في الفترة الحالية على منح القروض نتيجة تحسن السيولة.

وحول آليات تمويل الديون في المصرف التجاري بين المدير أن المصرف عمل على تسوية قروض متعثرة بعشرات الميلاوات من الليرات السورية كانت مستحقة للمصرف في ذمم المقترضين من سنوات سابقة بالاستناد إلى أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية القروض المتعثرة بما تضمنه من محفزات ومزايا تحت المقترضين على إبرام التسويات، وكذلك وفق القوانين التي صدرت

رسمياً.. السوري يأكل ١١٥ كغ في السنة بسعر ٥٧٥٠ ل.س فقط

علي محمود سليمان



كشف مدير الشركة العامة للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» أن مخصصات الفرد من مادة الدقيق التمويني في السنة تبلغ ١٠٠ كيلو غرام، أي ما يعادل ٢٧٥ غرام دقيق تمويني في اليوم، لتكون حصة الفرد السنوية من مادة الخبز حوالي ١١٥ كيلو غراماً من الخبز والتي يبلغ سعرها ٥٧٥٠ ليرة سورية باعتبار ثمن كيلو غرام الخبز ٥٠ ليرة سورية.

وفي سياق متصل بالخبز، قام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي بجولة أمس في محافظة دير الزور، بهدف ترجمة نتائج الزيارة الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء والوفد الوزاري للمحافظة، ولاسيما ما يتعلق بقطاع التمويني توفير احتياجات المواطنين كافة من مادة الخبز ومختلف السلع والمواد الاستهلاكية لتشجيع أبناء المحافظة للعودة إلى المدينة وقراها.

وأوضح مدير المخابز أن مخصصات دير الزور من الطحين تبلغ ٩٠ طن طحين يومياً، وهي توزع على ٣١ مخبزاً، هي ٤ مخابز

السكاني في المحافظة وقرارها والوقوف على أرض الواقع حيث هناك قرى ومناطق ليس فيها عدد سكان كبير ومناطق أخرى مكتظة بالسكان نتيجة ظروف الإرهاب الذي تعرضت له دير الزور، وبالتالي فإن توزع المخابز يجب أن يكون بناء على التوزع السكاني وزيادة الأعداد مع عودة المواطنين إلى مدينتهم، مؤكداً عدم وجود أي مشكلة بتأمين مخصصات محافظة دير الزور من الخبز والطحين وهي كافية وعند عودة أعداد من الإخوة المواطنين تقوم اللجنة المكلفة بدراسة الاحتياجات والمخصصات وتوفير المادة للمواطنين.

كما تم خلال الجولة مناقشة احتياجات جميع المناطق التي تتطلب زيادة مخصصاتها وتوفير مستلزمات المخابز فيها من مواد الطحين والخميرة إضافة إلى الحروقات، وقام الوفد بجولة في أسواق دير الزور والميادين ليصبح في الخدمة خلال أسبوعين، وهو أي لقطاع العام ومخبز في خاص وهما بطاقة إجمالية تصل لحوالي ٥ أطنان خبز يومياً.

وأوضح جليل أن الزيارة تهدف أيضاً للبحث في تغيير التوزع

وقام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال الجولة بالتوجه إلى مدينة الميادين للاطلاع على مراحل العمل في تأهيل مخبز الميادين والذي وصل لمرحل متقدمة، ويتوقع أن يعود للإنتاج خلال الشهر القادم، وهو يتضمن خطي إنتاج بطاقة ٢٤ طن خبز يومياً، كما تم الإطلاع على مخابز

وريفها سامر الدبس أن الوفد البولندي رفع المستوى جاء للبحث في إمكانية التعرف على الاستثمار في سورية خاصة الوضع الصناعي.

ومن الجدير ذكره أن بولندا تعد ثاني أكبر دولة مصدرة لقطع الخبار في أوروبا، حيث تشكل الصناعات القائمة عليها نحو (٢٣ بالمئة) من إجمالي الناتج المحلي، وإن اقتصاد بولندا صناعي زراعي وتساهم الصناعة بنصف الدخل القومي، وأهم الصناعات تتمثل في بناء السفن والسيارات والآلات الكيميائية وتكرير البترول والزجاج والمنسوجات، أما الزراعة فيعمل بها نحو ٣٢ بالمئة من سكان بولندا وتشغل نصف مساحة البلاد، ومسوح في بولندا بالملكية الفردية، ويملك المزارعون ٨٧ بالمئة من الأراضي الزراعية.

وعن الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين هناك ثلاث اتفاقيات في مجال التعاون السياحي والبرامج الترفيهية للاتفاق الثقافي للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والتعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية وأرباب العمل البولنديين.